مجلة التاريخ المتوسطي

مجلة سداسية دولية أكاديمية محكمة

تصدر عن كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

جامعة عبد الرحمان ميرة. بجاية. الجزائر

ر.د.م.د: **2716 – 764X**

ر.د.م.د . إلكتروني: 7747 – 2716

الرابط الالكتروني للمجلة: www.univ-bejaia.dz/rhm

الايداع القانوني: ديسمبر 2019

العدد الأول، ديسمبر 2019

مجلة التاريخ المتوسطي

العدد الأول، ديسمبر 2019.

فهرس المقالات باللغة العربية

بن يوسف بن خدة والقضايا التي شلت المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية (1959–1962).	أ.د. سيد علي أحمد مسعود جامعة محمد بوضياف،المسيلة	ص.04–22
احتفالات يناير بالجزائر جذورها التاريخية، تمظهراتها ودلالاتها الرمزية(مقاربة تاريخية أنثروبولوجية).	د.فارس كعوان جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2	ص.23–52
قراءة نقدية في رحلة الوزان "وصف إفريقيا".	أ. د.حميد أيت حبوش أحمد بن بلّة، (قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعةوهران01	ص.53-70
موقف أسرة أولاد مقران من الاحتلال الفرنسي	د. لخضر بوطبة، قسم التاريخ والآثار جامعة محمد لمبن دباغين بسطيف	ص.71-90

فهرس المقالات باللغة الفرنسية

Germaine Tillion et son engagement pour la paix et l'être humain en Algérie (1954 – 1962).	Pr. Settar OUATMANI Université de Béjaia	p. 09 – p.25
Regard des services de contre espionnage français sur quelques épisodes de la lutte pour la libération de l'Algérie	Dr. Mahmoud AIT MEDDOUR Université de Bejaia	p.26 – p.40
Les bandits d'honneur de Kabylie, à la fin du 19eme siècle : Cas des frères Abdoun d'Ath Djennad	Dr. Mezhoura SALHI née HOCINE L'HADJ Uni. M.MAMMERI de T.Ouzou Mme. Farida KACI, Doctorante à l'université de Médéa	p.41 – p.49
Les Hafsides et l'action de prosélytisme de Raymond Lulle à Tunis et à Bougie à la fin du XIIIè et au début du XIVè siècles	Pr. Salah BAIZIG Université de Tunis	p.50 – p.62
Al-Warthîlânî Sîdî al-Husîn: une mémoire actualisée	Dr. Sadek BALA Univ. A.MIRA de Bejaia	p.63- p.75
Aux sources des conflits dans la méditerranée orientale en 19^{e} et 20^{e} siècles	Par Mr : Noureddine ZERKAOUI Université de Bejaia	p.76- p.103

بن يوسف بن خدة والقضايا التي شلت المؤسسات الانتقالية

للثورة الجزائرية (1959–1962).

الأستاذ الدكتور سيد علي أحمد مسعود

(جامعة محمد بوضياف، المسيلة)

الملخص:

تشكل هذه الدراسة محاولة لرصد أهم المواقف التي سجلها مسار بن يوسف بن خدة خلال الثورة التحريرية في أحلك عهد لها، بدءا بحالة الانسداد التي آلت اليها مؤسساتها في ربيع 1959، عقب استقالة السيد لمين دباغين، والشلل الذي أصاب أجهزة الحكومة المؤقتة بفعل الصراع بين الباءات الثلاثة، ومختلف مصالح الحكومة المؤقتة، وهاته الأخيرة وقيادة الثورة بالداخل،مسارات سجلت مواقف للسيد بنيوسف بن خدة خلال اجتماع لجنة العشرة من09أوت1959إلى 16ديسمبر1959،أو اجتماع العقداء العشرة والتناحر الذي سجلته جلسات الاجتماع، ومن ثمة الاحتكام الى بن خدة كوسيط بين كريم وبقية العقداء،كماسنتوقف عند أراء الرجل بخصوص الانسداد الذي آلت اليه مؤسسات الثورة واقتراح البعض إيجاد قيادة عليا للثورة تعلو على الحكومة المؤقتة، واقتراح بن خدة لإنشاء مقر قيادة عليا للثورة بالداخل،ثم موقفه من قضيةالمكتب السياسي في أوت1961في أثناء انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية على اثر الخلاف الذي استشرى بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة،مواقف جعلت منه رجل المرحلة الذي كان المتخاصمون يلجؤون اليه حفاظا على وحدة الصف وتحقيق الوفاق،وهو الأمر الذي جعل منه ضحية في الدورة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في27ماي05جوان1962، وتلك سخرية من سخريات القدر التي سجلت، شأن العديد من الهامات الجزائرية عبر تاريخها الحديث.

Le résumé :

Cette étude constitue une tentative de connaitre les positions les plus importantes de Yousef BEN KHEDDA, lors des moments les plus difficiles de la révolution algérienne, commençant par le printemps de l’année 1959, où les institutions de la révolution ont connu une situation de blocage, suite à la démission de monsieur Lamine DEBBAGHINE.

L’appareil du gouvernement provisoire à été totalement paralysé, en raison du conflit entre les 3B et les différents services de cette derrière.

Il faut ajouter aussi le désaccord qui régnait entre les chefs de la révolution installés en l’Algérie et le gouvernement provisoire.

Cette crise a contraint M^r^ Benyoucef BEN KHEDA à prendre certaines positions, lors de la réunion de la commission des dix) 10), qui s'est tenue du 09 aout 1959 au 16 décembre 1959, appelée «réunion des dix colonels ».

Cette dernière à été marquée par une grande rivalité entre les participants, D'où, la nécessité à la désignation de B. BENKHEDA comme médiateur entre Krim BELKACEM et le reste des colonels.

On ne manquera pas aussi de relever les opinions de l'homme, relatives au blocage qui a touché les institutions de la révolution.

Certains ont proposé la formation d'une direction suprême de la révolution, qui prime sur le gouvernement provisoire.

BEN KHEDDA, pour sa part a estimé de nécessaire la création d'un siège à l'intérieur du pays pour cette direction suprême.

L'affaire du bureau politique, survenue au mois d'aout 1961, a aussi laissé BEN KHEDDA s'exprimer, lors de la réunion de la 4émé session du conseil national de la révolution algérienne; consacrée au déférent survenu entre le gouvernement provisoire et l'état-major.

En fin, ces positions, ont fait de Ben Youcef BEN KHEDDA l'homme qui convenait à cette étape difficile, capable de préserver l'unité du rang, et assurer l'entente entre des personnalités rivales.

Le rôle a été fatal pour BEN KHEDDA, puisque cela a fait de lui une victime lors de la dernière session du conseil national de la révolution algérienne, tenue du 27 mai au 5 juin 1962.

استطاعت الثورة الجزائرية أن تحقق عدة انتصارات منذ اندلاعها في أول نوفمبر 1954، من خلال التنظيم الذي أقره مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956، والتنظيمات القاعدية التي أنشأها، وكذلك توحيد القيادة الوطنية الجماعية المتمثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ولجنة التنسيق والتنفيذ التي أعلنت عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة من 22إلى 28 أوت 1957، هذه المؤسسة التي تعتبر مكملة لمؤسسات الثورة وإعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة، فيا ترى ما هي الأدوار التي لعبها بن يوسف بن خده من خلال هذه المؤسسة؟

1. موقف بن خدة من شلل الحكومة المؤقتة في ربيع1959،واجتماع العقداء العشرة اوت1959/ديسمبر1959:

كانلقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية تأثير بليغ على السياسة الفرنسية،ويظهر هذا من خلال تساقط الحكومات الفرنسية الواحدة تلو الأخرى، وكان أبرزها انقلاب 13 ماي 1958،وعودة ديغول إلى الحكم مع الجمهورية الخامسة،وكان حلمه تحقيق الانتصار على الثورة والقضاء عليها. أمام هذه الأوضاع الجديدة، أُعلن عن تشكيل الحكومة المؤقتة، حيث جاء الإعلان عنها :" *..لتضع حدا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة من أنها لا تجد أمامها ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا لمحاولة إيجاد حل القضية الجزائرية*"،وهكذا تم تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة برئاسة السيد فرحات عباس أحد الزعماء التقليديين الذين وقفوا دائما ضد الكفاح المسلح[1]،حيث قام أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بالإطلاع على الدول الشقيقة بالقرار _ تأسيس الحكومة ج _ ،فقام عبد الحميد مهري بالاتصال بفتحي ديب، وقام لمين دباغين من جهته رفقة العقيد بوصوف بزيارة إلى المملكة المغربية لإعلام محمد الخامس بالقرار،وقام أيضا كريم بلقاسم ومحمود الشريف بإطلاع رئيس تونس لحبيب بورقيبة، كما تم تسليم بيان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ليلة الإعلان عنها لكل السفارات العربية بالقاهرة، وللرئيس جمال عبد الناصر،حيث تم الإعلان عنها في التاريخ المذكور أعلاه، في حفل كبير حضرته الصحافة ووكالات الأنباء وسفراء بعض الدول العربية،هذا وقد تم تسجيل أول الاعترافات بهذه الحكومة الجديدة من طرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة، ثم الجمهورية العراقية فالمملكة الليبية ثم دولة الباكستان[2]، وقد عرفت خلال مراحل تكوينها ثلاث تشكيلات من 1958 إلى 1962.

فجاء في مقدمتها بيان يقول:

"نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية للجنة التنسيق والتنفيذ،فقد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباسوعدد من وزراء

منهم خمسة مسجونين وثلاثة كتّاب محاربين في الجبال،وعين بن يوسف بن خده وزيراللشؤون الاجتماعية، وبهذا انتهت مهام لجنة التنسيق والتنفيذ، ولكنها بقيت في صورة أخرى أعطت لنفسها اسما آخر وهو"اللجنة الدائمة للثورةCPR"

إلا أن الحكومة المؤقتة بقيت هي الممثل الحقيقي للسلطة والتشكيلة الثانية كانت من 1960إلى 1961 لكن بن يوسف بن خده لم يشارك فيها [3]

ولعل أهم الظروف التي دعت إلى تشكيل هذه الحكومة الجزائرية المؤقتة مايلي :

- معاناة قيادة وهران من نقص كبير في السلاح والذخيرة، واضطرارها للقتال بالقنابل اليدوية والألغام، نتيجة استيلاء السلطات المراكشية على جزء كبير من الأسلحة التي تم شراؤها من قبل قيادة وهران وتهريبها عبر مراكش.
- إقامة الفرنسيين لمانع الأسلاك الملغمة _ خط موريس _ الذي يتراوح عمقه ما بين 100إلى 200 متر،ما حدّ من إمكانية تهريب الأسلحة نحو الولايات الشرقية والوسطى.
- وقوع مشاكل وخلافات داخل المجلس الوطني للثورة، مما أدى إلى انقسام أعضائه إلى قسمين، القسم الأول سيطر عليه كريم بلقاسم (وزير الدفاع) وكان الثاني برئاسة عبد الكريم بوصوف[4].

ولهذا عقد قادة الولايات الأربع (الولاية الأولى والثالثة والرابعة والسادسة)اجتماعا واتفقوا على جملة من النقاط اعتبروها حيوية، إذ كان من شأنها خلق حركية جديدة في صفوف أعضاء الحكومة المؤقتة وقادة الثورة في الداخل، وبعد الانتهاء من اجتماعهم قرروا إرسال عمر أوصديق _من الولاية الرابعة_ لتبليغ محضر الاجتماع لأعضاء الحكومة المؤقتة وقد تضمن المحضر مايلي :

1. اتهام أعضاء الحكومة بالتقصير في إرسال السلاح المكدس في تونس وليبيا وعدم إيصاله للثوار في الداخل .
2. ضرورة دخول أعضاء الحكومة المؤقتة إلى الأراضي الجزائرية فورا للعمل هناك وترك ممثلي الحكومة في الخارج .
3. تصميم جيش التحرير الوطني على استمرار الكفاح المسلح حتى يتم الحصول على الاستقلال التام .
4. تحديد آخر شهر أفريل لعقد اجتماع يضم قادة الداخل وأعضاء الحكومة المؤقتة على الحدود التونسية، وانقسم أعضاء الحكومة المؤقتة بالنسبة للدخول والعمل من الداخل[5]، حيث اقترح بن يوسف بن خده على أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة في هذا الصدد تأجيل الاجتماع بالقادة العسكريين في الداخل، الذي كان مبرمجا، والالتحاق بالتراب الوطني،بدلا من عقد الاجتماع في الخارج،كما طالب بدخول الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى الوطن، لأنه يرى في ذلك إمكانيةلتوحيد الصفوف وتخفيف الضغوط التي كانت تمارسها دول المغرب العربي ومصر على الجزائر، ولكن لم يكن هناك اتفاق بين الأعضاء، فطالبوا بحل المشاكل قبل الدخول إلى الجزائر[6].

وبهذا انتقلت عدوى الزعامة والعمل الفردي إلى صفوف الحكومة الجزائرية المؤقتة، حيث كان كريم بلقاسم يرى نفسه القائد الحقيقي للثورة، لكونه الشخصية الثورية الوحيدة التياستمرتآنذاك تباشر المسؤولية الفعلية بعد استشهاد كل من ديدوش مراد ومصطفى بن بولعيد والعربي بن مهيدي وأُسر بيطاط ومحمد بوضياف، وبناء على هذه الحجة، طالب كريم بلقاسم بحقه في انتقال الزعامة الفعلية إليه، بدلا من إبقاء الزعامة الصورية في يد فرحات عباس.[7]

لكن هذه الفكرة كانت محل اعتراض من قبل بوصوف وبن طوبال، مبررين لكريم بلقاسم أن المؤسسين الفعليين لجبهة التحرير الوطني هم الأعضاء الـ22، وهوليس من ضمنهم وبالتالي لا يمكن اعتباره زعيما أو قائدا، وهذا ما ضاعف من سلطة الباءات الثلاثة، ثم انتقل ليمس هيئات الثورة، الأمر الذي ترجمه البعض في حادثة عميرة علاوة الذي انتحر يوم 10 فيفري 1959[8]،ما جعل لمين دباغين وزير الخارجية يتهم رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس بأنه المتسبب في قتله وأعلن استقالته،إضافة إلى تهمة بومدين للحكومة المؤقتة بعجزها وقصورها وعدم القيام بواجبها تجاه الناحية الغربية من البلاد، حيث لم تمدها بالسلاح والمؤونة،حتى تساءل ذات يوم بسخرية:كيف سنربح الحرب؟هل سنكسبها بالأقوال الجوفاء والتصريحات الفارغة؟[9]

وفي 29 جوان 1959، اجتمع مجلس الوزراء،حيث قدم هؤلاء اعترافاتهم بشأن الوضع الذي وصلت إليه الحكومة المؤقتة بداية من كريم بلقاسم الذي اعترف بأن الحكومة منشقةبنفسها وغير متصلة بالشعب، وفي نفس السياق ركز بن طوبال على كون الحكومة جامدة والثوار في الداخل يريدون سلطة ثورية قوية تعرف كيفية القيادة،كما أضاف أن اختيار فرحات عباس رئيسا للحكومة بدلا من كريم بلقاسم مردّه إلى أن فرحات عباس كانت له صبغة تفاوضية مع استمرار الحرب، إضافة إلى تدخل بوصوف بوصفه للحالة المؤلمة التي كانت تعيشها الحكومة المؤقتة، وتساءل في الاجتماع قائلا:هل نحن كلنا للاستقلال ؟ كما تدخل عبد الحميد مهري بتساؤله عن نوعية السلطة الجديدة التي اقترحها كريم ،وكذا تدخّل محمد يزيد مؤكدا أنه من الواجب إيجاد هيئة جديدة لاسترجاع النفوذ على الشعب في الداخل وبعد مناقشات ومداخلات الوزراء بدأت ملامح فكرة بن خده حول دخول الحكومة المؤقتة إلى الوطن تلقى بعض القبول، وهذا ما زاد من عدد الوزراء الذين أيدوا الفكرة، وعندها أخذ الرئيس فرحات عباس الكلمة وقال:"من يقبل منكم الدخول إلى الجزائر ليعمل مع الثائرين؟ فأجاب بن خده و بوصوف ومحمد يزيد وأحمد توفيق المدني بنعم،وانتهت اجتماعات مجلس الوزراء يوم 12 جويلية بالقاهرة أي حوالي 30 يوما من الحوار والنقاش، واتفق أعضاء الحكومة المؤقتة على عقد اجتماع مع القادة العسكريين من الداخل، وتشكيل مجلس وطني جديد من أولئك القادة العسكريين، ومن بعض السياسيين، ثم يقوم المجلس بانتخاب حكومة عسكرية، وعلى إثر هذا الاجتماع تكونت لجنة عسكرية من 10 عقداء، وبعد الأخذ والرد تمكن الوزراء من حضور الاجتماع الذي دام أحد عشر يوما من الحوار والنقاش وأسفر على ما يلي:

_ تشكيل مجلس وطني جديد يتشكل من قادة عسكريين ومن ممثلين للثورة الجزائرية في فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، ومن ممثلين للجبهة في كل من تونس والمغرب،كما تعزز هذا المجلس بتعيين قادة المجالس الولائية فيه، إضافة إلى القادة العسكريين المتواجدين بالحدود.[10]

ويذكر بن يوسف بن خده أنه في هذا المجلس، تمت دراسة الأزمة،وقد قدمت عدة آراء لحلها، إلا أن الرأي الأرجح الذي فرض خلال هذا الاجتماع هو رأي الثلاثي المعروف بالباءات الثلاثة وهم المجموعة التي تمثل القوة في الحكومة _ الأقوياء بلا منازع _وبهذا أصبحت أسبقية العسكري على السياسي أمرا نافذا، لأن بن طوبال على رأس جهاز جبهة التحرير، وكريم على رأس الجيش،أما بوصوف فكان على رأس الشرطة _ مسؤول عن التسليح والتموين _، وإضافة إلى هذه المهام الاستيراتيجية للثلاثي،فقد كانوا على اتصالات مباشرة بولاياتهم الأصلية ،وهذا ما جعل الثلاثي في موقف قوة،إذ استطاعوا فرض رأيهم على الحكومة وهو المتمثل في أن لاأحد يستطيع حل الأزمة إلا العسكريون، كما أدلوا برأيهم عن هذه الأزمة بقولهم :"إنها ناتجة عن وجودنا في الخارج ..." .[11]

وفي الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثانية بطرابلس، فقاموا بدراسة عميقة للوضع السياسي بالجزائر، واتخذوا إجراءات دقيقة تتعلق بالإستراتيجية العسكرية، وتنظيم وتدعيم إمكانيات جيش التحرير الوطني، بالإضافة إلى انتخابجهاز حكومي جديد وإنشاء لجنة وزارية (CIG) _ وبالنسبة لهذه اللجنة فقد أنشئت لتشرف على هيأة الأركان العامة، وهي متكونة من ثلاثة وزراء هم:بوصوف،بن طوبال،كريم _ مشتركة للدفاع الوطني ضمن الحكومة تلحق مباشرة بقيادة أركان عامة (EMG).

وخلال شهر من النقاش بين الأعضاء الجدد للمجلس الوطني للثورة الجزائرية تقرر ما يلي:

- تعديل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،حيث كان كريم الخاسر الرئيسي،إذ فقد وزارة القوات المسلحة وأصبح وزيرا للشؤون الخارجية .
- استبدال وزارة القوات باللجنة الوزارية المشتركة للحرب (C.I.G).
- إنشاء قيادة أركان عامة للقوات المسلحة مسندة إلىالعقيد هواري بومدين، يساعده الرائد علي منجلي والرائد قايد أحمد والرائد رابح زراري المدعو عز الدين،لكن لم يلتحق هذا الأخير بالقيادة العامة للأركان التي كان مقر قيادتها موجودا في غار ديماو على الحدود الجزائرية التونسية [12]
- العمل في إطار جماعي.
- تقليص نفوذ الشخصيات العسكرية.
- تشكيل لجنة استشارية تتكون من السادة:سعد دحلب،هواري بومدين،محمدي السعيد،

ومـن بين إفرازات هذا الاجتماع عدم السماح لكريم بلقاسم كذلك بإنشاء حكومة عسكرية برئاسته ويشارك فيها: بن خده،بوصوف،بن طوبال،عمر أوصديق، وخلافا لهذا تقرر إنشاء حكومة للوحدة الوطنية يترأسها فرحات عباس للمرة الثانية ويكون فيها كريم بلقاسم وزيراللشؤون الخارجية،[13] تكونت هذه الأخيرة في جو زاد فيه الخلاف بين رجالات الثورة الجزائرية، لأن السيد فرحات عباس بذل كل المجهودات من أجل حضور كافة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماع طرابلس سنة 1961،لاسيما قادة جيش التحرير الوطني، وفي هذا الصدد وجّه رسالة خاصة إلى كل من الرئيس

الراحل هواري بومدين الذي كان آنذاك رئيسا للأركان العامة، والعقداء محمود الشريف الذي كان وزيرا في حكومته، والعقيد علي كافي وعلي منجلي،وقايد أحمد وغيرهم يحثهم على الحضور إلى طرابلس وقال كلمة مشهورة في رسالته وهي:"*إن الغائبين مخطئون دائما ولو هم على حق وإن المصلحة المشتركة تتحكم في الجميع* "وحضر الكثير لمؤتمر طرابلس الذي انعقد في ظل الخلافات التي لم تحل بل ازداد انقسام القيادة إلى مناصرين لقيادة الجيش وأحمد بن بلة ومناوئيه، ولكن المؤتمر وافق على تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة ثالثة، وذلك في شهر سبتمبر 1961 برئاسة السيد بن يوسف بن خده[14]، بعد الاجتماع الذي عقد بطرابلس، وذلك ابتداء من 9 إلى 27 أوت 1961 وهي الدورة الثالثة للمجلس الوطني الجزائري، وخلال هذا الاجتماع شن كل من منجلي وقايد أحمد - من هيئة الأركان- هجوما كبيرا على الحكومة المؤقتة،أما بومدين فكان يرى أن الثورة تكبر ورأسها يضعف،لكن بن طوبال بطريقته الصريحة رّد على بومدين الذي اقترح إنشاء هيئة تعيين الحكومة المؤقتة وتشرف على نشاطاتها، وتتألف هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء من هيئة الأركان العامة، يضاف إليهم الثلاثة الأقوياء من الحكومة المؤقتة وهم بن طوبال،بوصوف وكريم بلقاسم، وتستقر على الحدود،ما يعني ضمنيا تسليم السلطة إلى بومدين، وكانالمجلسالوطنيللثورةالجزائريةقد رفض هذا الاقتراح من قبل، عبر عملية التصويت -27 مقابل 19 صوت- وقد غادر أعضاء هيئة الأركان العامة الاجتماع قبل نهاية الأعمال، ولم يشاركوا في تعيين الحكومة المؤقتة الثالثة التي ترأسها بن خده[15]الذي كان يريد شن حملة منذ أشهر بغية تشكيل حكومة ضيقة مشكّلة على الأكثر من خمسة أعضاء وتنصيبها في الجزائر،و ذلك من أجل إثارة حماس المقاومين وحفظ الثقة وإيجاد اتفاق بين جميع القادة، ويقول بن خده إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو من قرر إقالة فرحات عباس، وهذا بالأغلبية،أما تعيينه فجاء نتيجة الضغوط التي مارسها رجال الداخل على المسؤولين العسكريين في الخارج،كما ذكر سعد دحلب أنه تم تشكيل لجنة للتشاور - محمد بن يحي،عمر بودادو،محمدي السعيد- حيث طالبت هذه اللجنة من سعد دحلب أن يترأس الحكومة المؤقتة لكنه رفض مبررا ذلك بأنها تستوفي شروط الرئيس، وأيّد تعيين بن خده طالبا إسناد وزارة المالية إليه، ولم يعترض على هذا الاقتراح إلا بوصوف الذي رفض الجمع بين الوظيفتين،إلا أن دحلب أجابه بقوله: "*حتى تكون للرئيس سلطة المراقبة عليكم*" وفهم الجميع أنه يقصد الباءات الثلاثة (بوصوف بن طوبال،بلقاسم) .[16]

بعد تعين بن خده رئيسا للحكومة المؤقتة اقترح على فرحات عباس منصب وزير دولة فرفض، وفضل أن يستقر في الرباط حيث وضع الملك الحسن الثاني منزلا تحت تصرفه، ويقول فرحات عباس فيما بعد :*" إننا نكتشف بعد التحليل أن الحكومة المؤقتة الجديدة لم تعد تمثل جبهة التحرير الوطني بمجملها،بل تيار الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية فقط*[17]*،وفي هذا الشأن يقول رضا مالك إن تعيين بن خده في الرئاسة:*" رغم كل شيء لقي ترحيبا باعتباره حدثا واعدا إذ إن التشكيل الجديد يتمتع بفعالية جديدة وبطابع أكثر ثورية قائم على الواقعية والحزم .

يقول بن خده:

"ورثت عن فرحات عباس النزاع الذي كان مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتعد حادثة إسقاط الطائرة الفرنسية وأسر الطيار الفرنسي أحد الأسباب التي أدت إلى انفجار الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة،حيث

قدم أعضاء هيئة الأركان العامة استقالتهم، وقد قبلت الحكومة المؤقتة هذه الاستقالة خلافا لما يدعيه البعض،كما يؤكد بن خده أنه وفي أعقاب هذه الاستقالة أصبحت البرقيات والعرائض ترد على الحكومة المؤقتة من الحدود الشرقية والغربية، تطالب برجوع هيئة الأركان العامة، مما زاد الأزمة تفاقما، وقد جنبت الحكومة المؤقتة أن يقع تصادم بين الجنود في الحدود أي بين أنصار الحكومة المؤقتة وأنصار هيئة الأركان العامة، وكان يمكن أن تكون النتائج وخيمة، خاصة وأن الجزائر دخلت مرحلة المفاوضات".

وقد واجهت بن خده في هذه الفترة _ رئاسته للحكومة المؤقتة الثالثة_ مشكلتان عويصتان هما:

- المفاوضات المتوقفة مع ديغول آنذاك منذ شهرين.
- النزاع مع قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني

وتطور الفتور ما بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان إلى حد وقوع صدام مسلح بين صفوف قوات جيش التحرير المتمركز على الحدود المراكشية نتيجة الخلاف حول أسلوب العمل مابين رئاسة الأركان وبن خده، وكان هذا الخلاف قد سويا، إلا أن التحفيز استمر بين الحكومة ورئاسة الأركان،حيث سافر بومدين ومعاونوه إلى سويسرا للاتصال بابن بلة ورفاقه بالمعتقل بهدف تكوين كتلة ضد الحكومة المؤقتة،لكن بن بلة رفض هذا العرض حفاظا على وحدة الصفوف وعدم تفتيت جبهة الجزائريين في مواجهة فرنسا، خاصة وأن استئناف المفاوضات أصبح أمرا مؤكدا.[18]

ويقول بن خده إنه:

"في حالة مواجهة مشكلتين معا لم يكن من المستبعد اندلاع صراع مسلح بين قيادة أركان الجيش ولم نكن متأكدين من وفاء وحدات جيش التحرير الوطني الموجود على الحدود والتي شهدت منذ أشهر حملة تشهير على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،إضافة إلى هذا ومهما كانتالنتيجة فإن ذلك كان سيضعف موقفنا بشكل مخيف، أما الخصم الفرنسي الذي كنا في مفاوضات معه،حيث كانت قوتنا الأولى تتمثل في وحدة الثورة ولاسيما وحدة قيادة جيش التحرير الوطني حتى وإن كانت ظاهرية فقط، كان ذلك سيؤدي بنا إلى الفشل، ولم نكن نتوفر على أي حل بديل، لذلك كانت الأولوية للمفاوضات التي يتوقف عليها مصير الأمة بأكملها مع الاحتفاظ بالأمل في التوصل إلى حل الصراع مع قيادة الأركان العامة فيما بعد،بعد تحرير الوزراء الخمسة المعتقلين في فرنسا وهم : رابح بيطاط،محمد بوضياف،محمد خيضر،أحمد بن بلة،حسين آيت أحمد ".

- قضية المكتب السياسي:ديسمبر1959/أوت1961 :

لم تظهر قضية المكتب السياسي صدفة ضمن مواثيق الثورة,بل جاءت استجابة لمشكل القيادة التي أسندت إليها مهمة تسيير شؤون الثورة، وذلك بعد سخط هيئة الأركان على حكومة عباس فرحات الثانية 1961/60، وإصدار المجلس الوطني خلال دورته آوت 1961 لائحة أقر فيها فشل الحكومة.م.ج.ج في أداء مهامها بعد نقاشات حادة، تخللها مساءلة الحكومة من طرف أعضاء

المجلس،فغياب التنسيق ما بين الوزارات واحتدام قضية الصراع ما بين الداخل والخارج، خاصة بعد الاتصالات التي قام بها مسئولو الولاية الرابعة في 1960/06/10، ساهم في غياب أي اتصال مع قيادة الثورة بالخارج، فضلا عن ظهور مشاكل عسكرية –تمرد النقيب الزبير –وفي الأخير توتر العلاقات التونسية مع هيئة الأركان إثر حادثة الطيار الفرنسي[19]، وبالتالي إقدام أعضائها على تقديم استقالتهم في 1961/07/15، كل ذلك أوحى للمؤتمرين بأن أجهزة الثورة في معظمها أصبحت تعيش انقسامات خطيرة، وأضحت سلطة الحكومة المؤقتة ذات طابع رمزي[20].

والظاهر أن قضية المكتب السياسي طغت على نقاشات المؤتمرين في المجلس الوطني كبديل مؤسسيقد يغطي حالة العجز التي شهدتها أجهزة الثورة بسبب الصراع ما بين اللجنة الوزارية للحرب والحكومة م.ج.ج.وهيئة الأركان العامة، اقتناعا منهم بأن إيجاد بديل تنظيمي يمثل سلطة الثورة الفعلية سيعطيها نفسا جديدا لمواصلة الكفاح التحريري، فالقضية في الأصل كانت مسألة إعادة تقويم للوضعية التي كانت عليها الثورة واستئصال المشاكل العالقة، لكن بعد أن بدا الأمر مستحيلا لحل هذه الأزمة، انساق المؤتمرون بوازع الوطنية نحو قبول الصيغة الجديدة لقيادة الثورة –أي إيجاد لجنة عليا (مكتب سياسي) –لكن لما تعلق الأمر بصلاحياته وعلاقته بالحكومة المؤقتة،ثم أعضائه فمسألة مقره، تصادمت الآراء من جديد واشتدت حدة النقاش مما أسهم في تعميق الشرخ الذي وقع بين مسئولي الثورة [21].

بالنسبة لهيئة الأركان العامة, اعتبرت مسألة مقر القيادة قضية خطيرة في حالة دخول هذا الأخير إلى التراب الوطني دون دراسة عقلانية للموضوع، وتساءلت عن إمكانية تسيير الثورة، تموينها وإمدادها من الداخل، وهو ما اعتبرته أمرا مستحيلا، بحيث لا يمكن إرساء مقر قيادة الثورة بالداخل، وترك وضع الثورة في الخارج مزريا (على حد تعبيرها)، بالإضافة إلى ترك حوالي مليون جزائري لمغامرات قد لا تحمد عقباها وفي ذات الوقت لم تقبل هيئة الأركان بالإبقاء على مقر القيادة بالخارج وهو يعيش أوضاعا متعفنة [22]، بل دعت إلى ضرورة أعادت التقويم.

هذا ولم تخف هيئة الأركان تخوفاتها من الدخول إلى التراب الوطني، وترك الحكومة.م.ج.ج. بالخارج تدخل في مفاوضات مع العدو، قد تنجر عنها تنازلات خطيرة، ومن جهة أخرى أبدت هيئة الأركان قبولها المبدئي مسألة دخول قيادة الثورة إلى الداخل تطبيقا لقرارات المجلس الوطني 1960/59، لكن لما تعلق الأمر بكيفية الدخول وتوقيته ومكانه عجزت على الفصل في ذلك .

انبنت تخوفاتها من مسألة الدخول إلى التراب الوطني على ضعف قيادة الخارج بالأساس، وهو ما أقر به المجلس الوطني للثورة نفسه، في ظل تقدم مسار المفاوضات التي ستتوج بالإعلان عن المرحلة الانتقالية،حينها اعتقد أعضاء هيئة الأركان أن سلطة الثورة لن تعود بيد جبهة.ت.و.لوحدها،وهو ما قد يجعل الثورة ذاتها تعيش مرحلة الانقسام والمساومات، فالمناهضون للثورة كثيرون، وعودة

المصالية ليست ببعيدة عن تفكير سلطات الإدارة الاستعمارية[23]، الأمر الذي أوجد حالة الانسداد داخل قيادة الثورة حول هذه القضية، فالتباين شمل حتى أعضاء الحكومة م.ج.ج.ذاتهم حول صلاحية المكتب السياسي وموقعه بعد تأسيسه وهل يمكن للمصالح الحكومية أن تدخل إلى التراب الوطني؟

لقد حاول السيد بن يوسف بن خدة أن يجد مخرجا لحالة الانسداد التي شهدتها الثورة التحريرية، معتبرا خروج لجنة التنسيق والتنفيذ بعد معركة الجزائر فيفري1957بداية لسياسة الانحراف التي شهدتها الثورة حيث أصبحت تعيش تارة تحت التأثير المصري وأخرى تحت التأثير التونسي، في الوقت الذي تركت فيه فراغا مهولا داخل الولايات، مما أسهم في خنقها واستدراج مسئولي الولاية الرابعة للدخول في فخ صلح الشجعان، ثم إقدام الشعب على تجاوز مؤسسات الثورة إثر مظاهرات 11 /1960/12.

ومنهنا استخلص بن يوسف بن خدة أن دخول قيادة الثورة أمر حيوي، واقترح أن يبقى على جهاز ح م ج ج بالخارج وأن تعين قيادة جماعية تشكل مكتبا أو لجنة تتوجه نحو الداخل في أجل أقصاه أربعة أشهر من تعيينها، وفي حالة عدم استجابة القيادة المكلفة بالدخول،على الحكومة المؤقتة دعوة الولايات إلى تشكيل فريق لقيادة الثورة بالداخل، وفي كلتا الحالتين، يعتبر الفريق الذي سيدخل أو يشكل من طرف الولايات بمثابة السلطة العليا للثورة [24].

2. دواعي ظهور فكرة المكتب السياسي[25]:

تعود فكرة استحداث المكتب السياسي إلى اجتماع العقداء العشرة في أوت/ديسمبر1959، فلقد أشار العقيد لخضر بن طوبال إلى إمكانية إنشاء لجنة عليا للثورة تكون بمثابة السلطة الوحيدة للثورة وتتشكل من قادة الولايات بالداخل والباءات الثلاثة[26]،وفي أثناء اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في ديسمبر1959/جانفي1960 أشار بن خدة [27]ثانية إلى هذه الفكرة بغية حل النزاع بين الداخل والخارج، لكن كلا الاجتماعين لم يصدرا في هذا الشأن توصية أو لائحة أقرها المجلس الوطني باعتباره السلطة الوحيدة المخول لها استحداث هياكل الثورة وإعادة النظر فيها،والظاهر أن ظروف تلك الفترة حالت دون الحسم في تلك القضية بعد أن زالت الأسباب الداعية إلى استحداث الفكرة،فالمحرك الرئيسي لتلك الهيئة كان احتدام الصراع بين قادة الثورة في الخارج ممثلين في الحكومة المؤقتة،والباءات الثلاثة من جهة، وقادة الثورة الميدانيين بالداخل،فاستشهاد العقيدين عميروش والحواس في مارس1959،ثم بوقرة في ماي1959،قلل من مضاعفات اجتماع عقداء الداخل في ديسمبر1958،الذي جعل قيادة الثورة بالخارج تستنفر وتطلب توضيحات بهذا الشأن،ومن جهة أخرى فإن استشهاد العقداء الثلاثة حال دون عملية الحسم في قضية الصرع بين

الداخل والخارج، وعليه فإن هذا الأخير ادخر قواه إلى قضايا أخرى وكرّس سياسة المراوغة وفن الهروب إلى الأمام، ولأجل ذلك انتهى اجتماع العقداء العشرة إلى استحداث هيئة الأركان لجيش الحدود، وبذلك وضع حد لتنظيمي الجبهة الغربية والشرقية وجعل قيادة الأركان تحت وصاية اللجنة الوزارية للحرب بقيادة الباءات الثلاثة للإبقاء على سيطرة هؤلاء على أجهزة الثورة.

لكن هيئة الأركان العامة أثبتت فاعليتها ميدانيا في مجال تنظيم جيش الحدود وورثت الكثير عن مصالح بوصوف في جانب الاتصالات، مما جعلها ترقى في ظرف قصير إلى قوى سياسية غدت تمتلك تصوراتها الخاصة عن تسيير شؤون الثورة وبناء الدولة الجزائرية المستقلة،فجهود هيئة الأركان العامة في ميدان تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني وإخضاع الوحدات المشوشة على الجبهتين الشرقية والغربية ثم الرقي بالجيش إلى رتبة جيش شبه عصري انتهت في الأخير إلى جعل هذه الأخيرة كشريك سياسي قوي، إلى جانب عصب الحكومة المؤقتة المتناحرة،بل والطموح للقفز على سلطة الحكومة المؤقتة واتهامها بالتقصير والمزايدة عليها في كثير من القضايا.

لقد بدا واضحا أن هيئة الأركان العامة في دورة أوت1961، كانت تريد الحسم في موضوع الانعتاق من وصاية اللجنة الوزارية للحرب، بعد أن بذلت جهودا في هذا الصدد لا يمكن تثبيتها بشواهد دقيقة، لكن بالعودة إلى إستراتيجيتها في هذا الشأن، يمكننا أن نستجلي بعضا منها وما حملات التشهير التي قامت بها ضد الحكومة المؤقتة خلال محادثات لوقران في جويلية1961، متهمة فيها كريم بأنه يرغب في حل على طريق بورقيبة[28]، إلا دليل ساطع على ذلك كما ركزت هيئة الأركان العامة في حملتها المسعورة ضد الحكومة المؤقتة على حصيلة نشاطها منذ الدورة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة الجزائريةديسمبر 1959/جانفي1960، حصيلة اعتبرتها غيرمنسجمة مع طموحات سبع سنوات من التضحيات الجسام التي قدمتها الجماهير الشعبية وطلائع جيش وجبهة التحرير،كما اتهمت الحكومة المؤقتة بالعبث بقرارات الدورة الأخيرة للمجلس الوطني التي ظلت حبرا على الورق، خصوصا في مجال التقشف وتقليص عدد البعثات الخارجية ودعم الجيش بالإطارات والطلبة.

لأجل ذلك جعل طابع المناقشات في دورة أوت 1961الحكومة المؤقتة في قفص الاتهام من طرف قادة هيئة الأركان العامة الذين تمكنوا من المواراة على فشلهم في ميدان إمداد الولايات بالسلاح،كما استغل قادة الهيئة حدة التناقضات التي كانت بين طاقم الحكومة المؤقتة وفرضوا رؤاهم بطريقة جعلت منهم هيئة سياسية كانت تحمل تصوراتها الخاصة بشأن اتجاه الثورة العام، بل وحتى طبيعة مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة،ويكفي في هذا المجال تتبع تصورات قادة هيئة الأركان العامة بخصوص حالة الشلل التي أصابت مؤسسات الثورة عقب استقالة هيئة الأركان.

برأي العقيد هواري بومدين قائد هيئة الأركان العامة فإن جذور تأزم مؤسسات الثورة تعود في مجملها إلى الطموحات الشخصية التي كانت تحرك القادة البارزين للثورة منذ انعقاد مؤتمر الصومام في

أوت1956، واعتبر مبدأ التسيير اللامركزي الذي انتهجه قادة الثورة منذ1956لإدارة شؤون وهياكل الثورة كحل لوضع حد للنزاعات التي كانت تنخر الهيئات القيادية للثورة،اعتبره سببا في تضاعف حدة التناقضات، لأن أصحابه في نظره لم يكونوا يرومون تحقيق المرونة في إدارة شؤون الثورة بقدر ما كانوا يبغون - إشارة إلى الباءات الثلاثة- التنافس في إطار حرب المواقع[29]،أوضح بومدين أيضا أن الثورة ظلت تدار شؤونها بقيادة غير كفأة منذ مؤتمر الصومام، ودعا إلى إيجاد قيادة مركزية للثورة تتماشى وطبيعة الكفاح المسلح،ويبدو أن قائد الأركان كان ينشد القيام بثورة داخل مؤسسات الثورة لإعادة تقويمها، بعد أن ظلت تخضع لحرب المواقع وتستقطب الإطارات السلبية، ومن هذا المنطلق تشكلت الحكومة المؤقتة ومختلف وزاراتها، لأجل ذلك فقدت هياكل الثورة الانسجام وراحت ضحية النزوات الشخصية لكل وزير،ومنه اعتبر بومدين أن إنشاء الحكومة المؤقتة في حد ذاته جاء وفق معايير خاطئة ضاعفت من هوة الصراع بين رفقاء السلاح،صراع ساهم في شل عمل الحكومة المؤقتة وجعلها تعيش شهر العسل، إشارة منه إلى أزمة ربيع1959، وبعد استقالة الدكتور لمين دباغين وزير الخارجية،خلص العقيد هواري بومدين في معرض حديثه عن جذور تأزم مؤسسات الثورة إلى الدعوة إلى ما يلي[30]:

- تطبيق الانضباط على الجميع بدءا من رئيس الحكومة المؤقتة إلى الجندي في جيش التحرير الوطني مرورا بأعضاء المجلس الوطني وهيئة الأركان العامة.
- العمل على تطبيق مركزية التسيير في إدارة شؤون الثورة على جميع الأصعدة.
- القضاء على البيروقراطية التي تفشت في مصالح الحكومة المؤقتة.
- استحداث هيئة بديلة عن الحكومة المؤقتة تشكل أعلى سلطة للثورة.

وتبنى العقيد عثمان قائد الولاية الخامسة من جهته طرح قائد هيئة الأركان العامة وأوجز طبيعة الأزمة التي تتخبط فيها الثورة على مستوى القيادة،مشيرا إلى أن الأولوية غدت بمر الأيام وبحكم الظروف للخارج وترك الداخل يعيش الجحيم،لأجل ذلك كان الكل يروم الخروج والالتحاق بالهيئات القيادية للثورة،على حساب الكفاح المسلح،ومنه خلص إلى ضرورة الانضباط وإعادة تقويم وضع الثورة العام[31].

وفي الاتجاه نفسه سار الرائد علي منجلي الذي اعتبر أن تأزم وضع الثورة التنظيمي مرده إلى القرارات التي اتخذتها لجنة التنسيق والتنفيذ، الأول حينما أقرت بأسبقية الداخل على الخارج،واعتبر أيضا أنهذه المسألة لم تكن من أولى الأولويات في مسيرة الكفاح المسلح لولا الطموحات الشخصية التي ظهرت وكرست بذلك الانحراف،ومنه أكد على ضرورة التقيد بالنزاهة وقوة الأشخاص في المناصب القيادية أيا كانت طبيعتها[32].

شدد الرجل الثالث في هيئة الأركان العامة الرائد قايد أحمد[33] على ضرورة الإسراع في معالجة حالة الشلل التي أصابت مؤسسات الثورة،بتبني سياسة المركزية في تسيير شؤونها ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب،كما حذر من مغبة الانزلاق في متاهات قد لا تحمد عقباها جراء الفشل المتكرر الذي منيت به سياسة الحكومة المؤقتة منذ الدورة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة.

كما استشرف قايد أحمد إمكانيةانفلاقالقيادةالثوريةفيالدورةاللاحقةللمجلسالوطني،في حال تعذر على المجلس الوطني في دورة أوت1961معالجة حالة الشلل التي عمقت الأزمة ضمن أجهزة الثورة[34].

والظاهر أن قادة هيئة الأركان العامة تمكنوا من التفنن في تطبيق المواراة والتعتيم على القضايا الأساسية في دورة أوت 1961، والخروج بقوة أكثر من ذي قبل وهم إلى عهد قريب أعلنوا استقالتهم، إذ من غير المنطقي أن تقوم هيئة عسكرية تخضع لوصاية لجنة وزارية وللسلطة التنفيذية التي هي الحكومة المؤقتة،تقوم بتوجيه أصابع الاتهام لسلطة تابعة لها تنظيميا، وتصادر على المطلوب بالتفافها على مهمتها الرئيسية وتنتقل إلى طرح قضايا سياسية لم تكن من صلاحيتها،فلا جدول أعمال دورة أوت 1961، حددها سلفا[35]، ولا الحكومة المؤقتة تقدمت لمجلس الدورة بطلب مناقشة ذلك النوع من القضايا.

ومن جهة أخرى،جاء خطاب قادة الهيئة يلعب على وتر الداخل،حيث أشار إلى تهميش قيادة الثورة بالخارج للداخل، في محاولة لاستعطاف قادة وأعضاء مجالس الولايات من المؤتمرين، لكن الظاهر أن أشغال دورات المجلس الوطني كانت في الغالب تحدد في الكواليس وليس داخل قاعة المجلس بطريقة رسمية، ولأجل ذلك،لم تجد غالبية المؤتمرين بدا من الخوض في النقاش الذي أثارته هيئة الأركان العامة بخصوص شلل مؤسسات الثورة، وضرورة استحداث هيئة جديدة تكون بمثابة السلطة العليا للثورة.

ويبدو أن تيار المركزيين داخل الحكومة المؤقتة كان أول من جنى ثمار الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة،فلقد لعب السيد بن يوسف بن خدة[36]، الدور الرئيس في تأصيل جذور تأزم أوضاع الثورة تنظيميا، بطريقة جعلت أشغال الدورة تقتنع بضرورة مناقشة المسألة بجدية والعمل على إيجاد آلية جديدة، تحد من تسلط الأشخاص على مؤسسات الثورة، بحيث اعتبر بن خدة أن أزمة قيادة الثورة تعود إلى الخروج الاضطراري للجنة التنسيق والتنفيذ في مارس1957،خروجا كرس في نظره أسبقية الخارج على الداخل، وهو الأمر الذي تم ترسيمه في مؤتمر القاهرة الذي عقده المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت1957، وأقر بن خدة من زاوية أخرى أن قيادة الثورة إذاك لم تتعمد تهميش الداخل لكنها في ذات الوقت لم تجهد نفسها عناء دراسة الوضع دراسة محكمة وتحقيق مبدأ الأسبقية للداخل، حينما سمحت لها[37]الفرصة.-إشارة إلى فترة ما قبل تطويق الحدود –

إن طرح بن خده هذا جعل هيئة الأركان العامة تعول على تيار المركزيين في محاولتها التخلص من ربقة الباءات الثلاثة وإزاحة فريق الحكومة المؤقتة المتحالف مع كريم بلقاسم،فقد كانت إلى ذلك الحين بحاجة إلى واجهة سياسية توظفها لتتمكن من بسط نفوذها على هيئات الثورة- الولايات على الخصوص- وبالتالي مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة، وهو ما أشار إليه حربي، حيث تفاجأت قيادة الأركان بموقف بن خدة بعد أن غدا رئيسا للحكومة المؤقتة،الموقف الذي كان ينم عن حنكة المركزيين في المناورات السياسية بحيث راحت الحكومة المؤقتة[38] على عهده تخوض في سياسة التعبئة القسرية، والمزايدات القائمة على الديموغاوجية التي كانت تمارسها هيئة الأركان في حق إطارات جيش وجبهة التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية للجزائر،وتكفي الإشارة هنا إلى الزيارات الميدانية التي قام بها بن خده إلى المغرب في أكتوبر1961[39].

والحالهذه،لم تجد عصبة الباءات الثلاثة بدا من تبنّي فكرة إعادة تقويم وضع الثورة تنظيمياومسايرة تصور قيادة الأركان العامة بخصوص الدعوة إلى التسيير المركزي لمؤسسات الثورة على حد تعبير كريم الذي اعتبر مكمن الداء في الطموحات الشخصية التي ظلت تتحكم في تسيير جل وزارات الحكومة المؤقتة،كما لخص كريم ظاهرة التأزم في:

- غياب سلطة قوية في الوقت الذي غدا فيه كل مسئول في الهيئات القيادية للثورة يؤول المصلحة العامة وفق هواه.
- غياب مركزية التسيير وعدم التنسيق بين أجهزة الثورة.
- غياب عنصر الثقة حتى بين المسئولين أنفسهم.
- عدم وجود ميثاق عام يحدد الصلاحيات والمهام.

وعليه دعا كريم إلى استحداث هيكل قادر على صياغة ميثاق عام يحقق الإجماع العام وقابل للتطبيق على أرض الواقع، كما حذر من مغبة الدخول في صراعات قد تودي بقطار الثورة إلى ما انتهت اليه أوضاع الكونغو[40].

بوصوف من جهته شاطر كريم رأيه واعتبر أصل الشلل الذي أصاب مؤسسات الثورة يعود إلى غياب التنسيق بين الوزارات، كما شجب انعدام التجانس بين فريق الحكومة المؤقتة واعتبر الأمر ينذر بالخطر[41].

لم تقتصر سياسة المسايرة لرؤى هيئة الأركان العامة في مجال التعفن الذي أصاب هيئات الثورة على الباءات الثلاثة وفريق الحكومة المؤقتة فقط،بل شاطر بعض قادة الولايات طرح هيئة الأركان وأضافوا

عليه مسألة رئيسية لم تشر إليها قيادة الأركان، حينما تم التعرض لاستحداث قيادة عليا للثورة،حيث أكد قادة بعض الولايات على ضرورة أن يكون مقرها بالداخل، ودعوا المجلس إلى تحديد مهلة لدخول هذه الأخيرة،وفي هذا الصدد جاء طرح العقيد عمار بن عودة بطريقة عنيفة وواضحة، حيث اعتبر مؤتمر الصومام بداية لانحراف قطار الثورة بعد أن سمحت وأسندت جبهة التحرير لعناصر من تيارات الحركة الوطنية مسؤوليات داخل أجهزة الثورة، ونوه بن عودة أيضا بالخطأ الجسيم الذي ارتكبته لجنة التنسيق حينما غادرت التراب الوطني،وأعاب على مؤسسات الثورة ضعفها وانسياقها وراء الصراعات الشخصية،بدءا بالمجلس الوطني الذي اعتبره غير شرعي، لأنه لا يمثل القادة الميدانيين للثورة،كما اعتبر بعض عناصره خطرا على المشروع الثوري برمته، بعدما أعلنوا وفق ما ذكر أنهم لن يضعوا السلاح بعد الاستقلال،وهي إشارة واضحة من بن عودة إلى حدة الصراع الذي كان ينخر هيئات الثورة في جميع مسوياتها،كما اعتبر بن عودة مسألة استحداث هيئة قيادية تعلو على مؤسسات الثورة بالخارج أمرا غير مجد ما لم تستحدث بالداخل،ذلك لأن وجودهابالداخل سينهي في نظره كل الخلافات، وكان بالإمكان حسم الموقف مع الاحتلال الفرنسي لو كانت قيادة ثورية مركزية متواجدة بالداخل عشية مظاهرات الحادي عشر ديسمبر1960،وفي الأخير دعا الكل إلى ضرورة الدخول[42].

إن طرحا بهذا الوضوح وبهذه الطريقة جعل السجال الذي أثارته هيئة الأركان العامة على لسان العقيد هواري بومدين منذ جلسة 17/أوت1961، يأخذ اتجاها راديكاليا لم يكن في الحسبان ولا يخدم حسابات قيادة الأركان ولا الحكومة المؤقتة على سواء،فالأولى لم تتعرض لهذه المسألة، أي قضية الدخول، بل دعت لاستحداث قيادة عليا أرادت أن تكون ممثلة فيها وتخلصها من ربقة الباءات الثلاثة وتضع حدا- لسياسة النعامة- التي كان ينتهجها فريق الحكومة المؤقتة وفق رؤى عناصر قيادة الأركان العامة،ولم تكن الحكومة المؤقتة مستعدة لأن تضحي بالانجازات التي حققتها على الصعيد الدولي منذ إنشائها في سبتمبر1958،لكن كلا الفريقين لم يعبّرا بوضوح عن موقفهما تجاه مسألة الدخول وآثرا المصادرة على المطلوب وتوجيه النقاش داخل المجلس الوطني بطريقة سفسطائية ستنتهي بهما إلى التمييع كما سنرى لاحقا،وعلى الرغم من إصرار قادة ومجالس الولايات وتأكيدهم على مناقشة القضية بجدية،فإن محمدي السعيد اعتبر وجود قيادة الثورة بالخارج مدعاة للخيانة[43]،أما علي كافي فدعا لضرورة استئصال مكمن الداء،وهو في اعتقاده البداية الخاطئة للجنة التنسيق، لأن ميلادها كان غير شرعي عبر مؤتمر انعدم فيه التمثيل الوطني،كما عمقت هذه اللجنة من حدة الشرخ، حينما غادرت أرض الوطن وفتحت بذلك الأبواب لمغادرة إطارات التراب الوطني محدثة بذلك نزيفا عمّق من حدة معاناة الداخل من ويلات الحرب،اعتبر علي كافي أيضا وجود قيادة الثورة الجزائرية بالخارج سابقة لا مثيل لها في تاريخ حركات التحرر العالمية، وضربا من ضروب المستحيلات لقيادة الثورة انطلاقا من الخارج،وعليه ربط جل مشاكل الثورة بعمليات الإمداد بالسلاح والعتاد التي خنقت الداخل وجعلته يتذمر من قيادته القابعة بالخارج، كما اعتبر مناقشة قضية الدخول مدعاة لتبديد

الوقت، لأنها غدت حيوية لصيرورة المشروع الثوري، ومنه خلص علي كافي إلى ضرورة الحزم في اتخاذ الموقف الصائب بإرادة صلبة وتشكيل مكتب سياسي يمثل أعلى هيئة في الثورة يتشكل مناصفة من قادة الداخل والخارج على حد سواء، وطالب بتحديد مهلة لا تتجاوز الستة أشهر كحد أقصىلدخولالقيادةالجديدة[44]، وهذا ما دعا إليه الرائد عز الدين عضو هيئة الأركان العامة، إذحدد مهلة الدخول للقيادة الجديدة المزمع إنشاؤها في شكل مكتب سياسي لا تتجاوز الثلاثة أشهر[45].

مقترح بن يوسف بن خدة:

حاول السيد بن يوسف بن خدة من جهته الارتقاء بالنقاش الذي أثاره المجلس الوطني للثورة حول مسألة تشكيل مكتب سياسي، وتجنيب المجلس مغبة الخوض في سجال عقيم لن يزيد إلا في تعميق حدة الغموض وإرجاء حل المسائل الرئيسية المستعجلة إلى إشعار آخر،واقترح بذلك الإبقاء على تنظيم السلطة التنفيذية أي الحكومة المؤقتة حفاظا على المكتسبات التي حققتها في المجال الدبلوماسي،مكتسبات أخذت تشكل برأي بن خدة نبعا لا مناص منه لتفعيل الكفاح المسلح وتدويل القضية الجزائرية والالتزام بالأعراف الدولية وخوض غمار المفاوضات،لكنه اقترح من جهة أخرى تشكيل مكتب سياسي أو قيادة عليا للثورة يعيّنها المجلس الوطني للثورة بالانتخاب ويلزمه الدخول إلى الداخل في أجل أقصاه أربعة أشهر،وفي حال تعذر دخول تلك القيادة الجديدة في الآجال المحدد من قبل المجلس الوطني للثورة،فإن الحكومة المؤقتة ستكون ملزمة بدعوة الولايات بالداخل للاجتماع وتشكيل قيادة فيما بينها تكون بمثابة السلطة العليا للثورة[46].

إن طرح بن خدة هذا لم يكن غريبا عن توجهاته السياسية، فهو كان قد دعا إلى تشكيل قيادة مركزية بالداخل منذ اجتماع المجلس الوطني للثورة في دورة ديسمبر1959/جانفي1960،واعتبر الخروج الاضطراري للجنة التنسيق والتنفيذ الأولى أوت1956/أوت1957،شكل بداية لاحتدام الصراع بين قيادة الثورة بالخارج والداخل، وفتح المجال لخروج إطارات الثورة نحو الخارج تاركين الداخل يواجه مصيرا مجهولا،هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن طرح بن خدة تشكيل مكتب سياسي يشكل السلطة عليا للثورة يعيّنه المجلس الوطني شكّل مناورة من المركزيين الذين لم يتمكنوا إلى ذلك الحين من تثبيت أنفسهم داخل جهاز الحكومة المؤقتة، ولا بالداخل ضمن الولايات،كما بدا طرح بن خدة بخصوص الإبقاء على جهاز الحكومة المؤقتة كجهاز دبلوماسي فقط ضربة قاصمة للباءات الثلاثة لانعتاق هذه الأخيرة من وصايتهم عليها.

هوامش الدراسة

1. لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة والثورة حوار مع بومدين، قسنطينة:،(د.ت)، .ص31.
2. حميدا عبد القادر عباس، فرحات عباس رجل الجمهورية، الجزائر: دار المعرفة، (د.ت) ،ص114.

3. شهادة بن يوسف بن خده ،الطاهر آيت حمو ، المصدر السابق ،ص 120- 124.
4. فتحي الديب ، عبد الناصر وثورة الجزائر ،ط 2، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1990،ص388،387.
5. مرجع نفسه، ص431.
6. Mohamed HARBI, FLN Mirage et Réalité, Alger : (s.é.), 1993, p.246
7. محمد عباس، ثوار...عظماء ،الجزائر :مطبعة دحلب ،1991،ص102 .
8. نفسه، ص425.
9. أحمد توفيق المدني، حياة كفاح ،ج3 ، الجزائر: شو.ن.ت.، 1982. ،ص401
10. أحمد توفيق المدني، مصدرسابق، ج3، ص436- 438
Comite interministériel de la guerre :CIG
11. شهادة بن خدة ،الطاهر آيت حمو ، مصدر سابق ،ص 122.
12. عبد الحميد براهيمي، في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958_1999، بيروت: دار الهوقار ،2001،ص45.
13 . Ben Yousef BEN KHADDA, Les accords d'Evian, Alger : O.P.U, 1986. p.49.
14. علي زغدود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ،2004، ص. 86-87.

15. رضا مالك، الجزائر في ايفيان : تاريخ المفاوضات السرية 1956- 1962 ،تر:فارس غصوب ، الجزائر: الوكالة الوطنية للنشر والإشهار ،2003 ،ص57.
16. سعد دحلب، مصدر سابق ، ص135-137..
17. Ferhat ABBAS, Autopsie d'une guerre, Paris : Garnier, 1980, p.318

18فتحي دبب، مصدر سابق، ص 531- 532.
19. حادثة الطيار الفرنسي :وقعت في 21 جوان 1961 حيث اسقط جيش الحدود الطائرة الفرنسية على التراب التونسي واسر الطيار الفرنسي فطالبت الحكومة التونسية من هيئة الأركان أن يسلم لها هذا الطيار السجين بعد احتجاج الحكومة الفرنسية إليها دون شروط وإلا ستغلق الحدود وتمنع عربات الجيش من دخول تونس وقطع الماء على وحدات الجيش لكن قيادة الأركان رفضت هذا الطلب مما جعل الحكومة المؤقتة تتدخل وتطلب من هيئة الأركان تسليم الطيار الفرنسي مما جعل بومدين يقدم استقالته يوم 15 جويلية 1961 هذه الاستقالة كرست الهوة بين الطرفين. .
20. م.و.للأرشيف، و.م.و.ث.ج: مداخلة وزير الداخلية لخضر بن طوبال,نفسه.
21. دامت النقاشات حول هذه القضية ما بين 20 إلى 27 آوت1961 ، لم يستطع فيها المؤتمرون إيجاد صيغة نهائية ترضي الجميع . م.و.للأرشيف، و.م.و.ث.ج، انظر العلب:C021 C023 ; C024: C025: .C026.
22. م.و.للأرشيف، و.م.و.ث.ج، مداخلة الرائد سليمان، ع.م:C021.
23. م.و.للأرشيف، و.م.و.ث.ج، المصدر السابق.
24. م.وللأرشيف.، وم.و.ث.ج، مداخلة بن يو سف بن خدة :علبة مصورة :C021 .ان هذه الافكار هي نفسها التي كان ينشدها بن يوسف بن خدة منذ اجتماع لجنة العشر بخصوص قضية السلطة العليا للثورة وتحديد مقرها،انظر:

م.م.و.ث.دورة طرابلس1960/01/18/1959/01/17، مداخلة بن خدة جلسة 1960/01/03،علبة مصورة رقم : C005، وأنظر نفس الفكرة لبن خدة في اجتماع المجلس الوطني دورةأوت1961،أنظر: م؛و؛أ م؛م؛و؛ث؛ج دورة أوت 1961 طرابلس مداخلة بن يوسف بن خدة جلسة14-08-1961- علبة مصورة رقم:C019

25. خلافا لما سجلته الكثير من المذكرات والدراسات على أن فكرة استحداث المكتب السياسي كأعلى سلطة في مؤسسات الثورة تعود إلى الدورة المعلقة والأخيرة للمجلس الوطني للثورة في ماي/جوان1962،فإن وثائق دورة أوت1961 أكدت ورود الفكرة لأول مرة في شكل لجنة عليا كما دعا إليها بن طوبال في اجتماع العقداء في أوت/نوفمبر1959،ثم بن خدة في مؤتمر طرابلس الأول في ديسمبر1959/جانفي1960،لكن في مؤتمر طرابلس الثاني أي أوت1961وردة فكرة استحداث لجنة عليا للثورة ثم تطورت في أثناء النقاشات وأخذت تسمية إدارة أو مكتب السياسي كما سنرى لاحقا .

26. أشار بن طوبال في جلسة 1959/10//14، إلى إنشاء لجنة عليا تكون بمثابة السلطة الوحيدة للثورة ،أنظر اجتماع العقداء، علبة مصورة رقم: C010

27. م.و.للأرشيف، و.م.و.ث.ج، دورة ديسمبر1959/جانفي1960،جلسة 1960/01/06،علبة مصورة رقم:C017

28. م.و.للأرشيف، و.م.و.ث.ج، دورة أوت1961،جلسة يوم24/أوت1961، مداخلة الرائد سليمان ,علبة مصورة: C023.

29-م.و.للأرشيف، و.م.و.ث.ج، دورة أوت1961،جلسة يوم17/أوت1961، مداخلة العقيد هواري بومدين علبة مصورة:C020

30. م.و.للأرشيف، و.م.و.ث.ج: دورة أوت1961،جلسة يوم17/أوت1961، مداخلة العقيد هواري بومدين ،علبة مصورة رقم:C020

31. م.و.للأرشيف، و.م.و.ث.ج:، دورة أوت1961،جلسة يوم17/أوت1961، مداخلة الرائد عثمان ،علبة مصورةرقم:C020

32. م.و.للأرشيف، و.م.و.ث.ج، دورة أوت1961،جلسة يوم17/أوت1961، مداخلة الرائد علي منجلي،علبة مصورةC020

33. م.و.للأرشيف، و.م.و.ث.ج: دورة أوت1961،جلسة يوم18/أوت1961، مداخلة الرائد قايد أحمد،علبة مصورةC020

34. كانت رؤية قايد أحمد للوضع التنظيمي للثورة في محلها ففي دورة ماي جوان 1962،علقت دورة المجلس الوطني للثورة ولم تنتهي بعد أن غادر جزء من طاقم الحكومة المؤقتة ورئيسها ليلة السادس من جوان1962،أشغال الدورة قبل نهايتها لتتحول لغة السجال الكلامي بين رفقاء السلاح إلى المعارضة المسلحة خلال صائفة1962.

35. م.و.للأرشيف، و.م.و.ث.ج، دورة أوت1961،جلسة يوم09/أوت1961، مداخلة محمد بن يحي،علبة مصورة 17CO

36. م.و.للأرشيف، و.م.و.ث.ج.دورةأوت1961،جلسة يوم17/أوت1961،مداخلة السيد بن يوسف بن خدة،علبة مصورة رقم:C021

37. م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج.دورةأوت1961،جلسة يوم17/أوت1961،مداخلة السيد بن يوسف بن خدة،علبة مصورة رقم: C021

38. ضمت الحكومة المؤقتة الأخيرة للثورة بالإضافة إلى رئيسها السيد بن يوسف بن خدة ثلة من المركزيين ،محمد يزيد وزير الإعلام وعبد الحميد مهري،وسعد دحلب

39. مارست هيئة الأركان العامة طرق ستالينية في ترهيب المنشقين من الضباط والجنود وبعض عناصر وإطارات الولايات في معسكرات جيش الحدود بالمغرب حيث أقامت معتقلات بمركزي العرائش وخميسات للحجر الصحي وتم تنفيذ أحكام بالإعدام كتلك التي راح ضحيتها شقيقا محمد خميستي ورا بح بيطاط.أنظر:

Mohamed HARBI, Le F.L.N. Op. Cit .p.307.et Mohamed TEGUIA, L Algérie en guerre, Op. Cit.p.393.

40. م.و.للأرشيف، و.م.و.ث.ج.دورةأوت1961،جلسة يوم17/أوت1961،مداخلة كريم بلقاسم،علبة مصورة رقمC021

41. م.و.للأرشيف، و.م.و.ث.ج.دورةأوت1961،جلسة يوم21/أوت1961،مداخلة عبد الحفيظ بوصوف،علبة مصورة رقمC021

42. م.و.للأرشيف، و.م.و.ث.ج.دورةأوت1961،جلسة يوم19/أوت1961، مداخلة العقيد عمار بن عودة،علبة مصورة رقم:C021

43. م.و.للأرشيف، و.م.و.ث.ج.دورةأوت1961،جلسة يوم21/أوت1961، مداخلة العقيد محمدي السعيد،علبة مصورة رقم: C021

44.م. و.للأرشيف، و.م.و.ث.ج.دورةأوت1961،جلسة يوم17/أوت1961، مداخلة العقيد علي كافي،علبة مصورة C020

45. م.و.للأرشيف، و.م.و.ث.ج.دورةأوت1961،جلسة يوم21/أوت1961، مداخلة الرائد عزا لدين،علبة مصورة رقم:C021

46. م.و.للأرشيف، و.م.و.ث.ج.دورةأوت1961،جلسة يوم23/أوت1961، مداخلة بن يوسف ابن خدة علبة مصورة رقم:C021